موقف الحوزة العلمية من التطورات السياسية ١٩٦٣-١٩٧٠م

م.م. مروه مارس دخيل م.م. رغد حميد محمد
المديرية العامة للتربية في محافظة النجف
Raghdameed٨٧@gmail.com

الملخص:

الحوزة العلمية وبما تمتلكه من ارث حضاري وبعد ثقافي فقد اثرت في تاريخ العراق الحديث والمعاصر منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ في ظل التحديات العديدة التي جعلتها في حالة مخاض مستمر بغية الوصول إلى إبراز الحقائق التي اطر بها اصحاب الأيدولوجيات فكرهم ، فكانت تلك الارهاصات والتداعيات التي عاشتها دافعاً كبيراً لنا من اجل القيام بهذا البحث الموسوم " **موقف الحوزة العلمية من التطورات السياسية ١٩٦٣-١٩٧٠** " لما شهدته تلك المدة من احداث مفصلية رسمت معالم النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق ، وقد قسم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ، وتطرق المبحث الاول الى المواقف التي اتخذتها الحوزة العلمية ازاء التغيير السياسي في العراق ابان العهد الجمهوري الاول ١٩٥٨-١٩٦٣ ، وبين المبحث الثاني موقفها من حكم الاخوين عارف بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، اما المبحث الثالث فقد اوضحنا فيه موقفها من تسلم البعثيين للحكم بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨م. وكيفية مواجهتها للسياسات المتبعة من قبل ذلك النظام ، واوضحت الخاتمة ابرز الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثتان في ضوء قراءة موضوعية متجردة بعيده عن الميول والتحيز.

الكلمات المفتاحية: (الحوزة العلمية ، التطورات السياسية ، موقف).

The position of the scientific seminary on political developments ١٩٦٣-١٩٧٠ AD

Marwa Mars Dakhil LL Raghad Hamid Mohammed

Directorate General of Education in Najaf Governorate

Abstracts:

The Hawza, with its civilizational heritage and cultural dimension, has influenced the modern and contemporary history of Iraq since the

establishment of the modern Iraqi state in ١٩٢١ in light of the many challenges that made it in a state of continuous labor in order to reach highlighting the facts that the owners of ideologies framed their thought.

Those repercussions that it lived through were a great motivation for us to carry out this research marked "The Status of the Hawza in Political Developments ١٩٦٣-١٩٧٠" due of the articulated events that took place during that period that drew the features of the political, economic and social system in Iraq The research was divided into an introduction, three sections, and a conclusion. The first section dealt with the positions taken by the Hawza towards political change in Iraq during the first republican era ١٩٥٨-١٩٦٣. The second section showed its position on the rule of the Aref brothers after the coup of February ٨, ١٩٦٣. As for the third section, we clarified It contains its position on the Ba'athists' assumption of power after the July ١٧, ١٩٦٨ coup , And how to confront the policies followed by that regime, and the conclusion explained the most important conclusions reached by the two researchers in the light of an objective and impartial reading far from tendencies and bias.

Keywords: (the seminary, political developments, position).

المقدمة:

امتلك العراق العديد من المقومات الحضارية التي اسهمت في صيرورته التاريخية على مر العصور، إذ ان تلك المرتكزات كان لها الاثر البالغ في رسم احداثه السياسية والاقتصادية والاجتماعية لما تمتلكه من اسس اعتمدت في ارساء قواعدها على بنية المجتمع العراقي الذي يؤمن بها إلى يومنا الحاضر، وتعد الحوزة العلمية في النجف الاشرف من ابرز تلك الركائز في ضوء ما امتلكته من ارث حضاري وبعد ثقافي ترك اثره في تاريخ العراق الحديث والمعاصر منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ في ظل التحديات العديدة التي جعلتها في حالة مخاض مستمر بغية الوصول إلى إبراز

الحقائق التي اطر بها اصحاب الأيدولوجيات فكرهم ، فكانت تلك الارهاصات والتداعيات التي عاشتها دافعاً كبيراً لنا من اجل القيام بهذا البحث الموسوم " **موقف الحوزة العلمية من التطورات السياسية ١٩٦٣-١٩٧٠** " لما شهدته تلك المدة من احداث مفصلية رسمت معالم النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق ، وقد قسم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ، وتطرق المبحث الاول الى المواقف التي اتخذتها الحوزة العلمية ازاء التغيير السياسي في العراق ابان العهد الجمهوري الاول ١٩٥٨-١٩٦٣ ، وبين المبحث الثاني موقفها من حكم الاخوين عارف بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، اما المبحث الثالث فقد اوضحنا فيه موقفها من تسلم البعثيين للحكم بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨وكيفية مواجهتها للسياسات المتبعة من قبل ذلك النظام ، واوضحت الخاتمة ابرز الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثتان في ضوء قراءة موضوعية متجردة بعيده عن الميول والتحيز ، نرجو ان نكون قد وفقنا في التوصل الى بعض الحقائق التاريخية للموضوع الموسوم ولو بصورة نسبية فالتاريخ لا يحمل الحتمية في قراءته واستقرائه ومن الله السداد.

المبحث الأول : موقف الحوزة العلمية ١٩٥٨-١٩٦٣

كان للحوزة العلمية [١] ، وعلمائها العديد من المواقف السياسية التي تركت اثرها على تاريخ العراق الحديث والمعاصر، فقد اصدر العلماء فتوى الجهاد ضد البريطانيين عام ١٩١٤ ، كما تصدوا للمحتل البريطاني عام١٩١٩ ابان محاولته اخضاع مدينة النجف ، كما كانت للفتاوي التي اصدروها دوراً في ثورة العشرين التي انعكست على نشوء الدولة العراقية عام ١٩٢١[٢] ، وأبدت الحوزة العلمية اعتراضها على الانتداب البريطاني وتوقيع المعاهدة العراقية البريطانية عام ١٩٢٢، ودعت الى إقامة حكم وطني وطالبت بحق تقرير المصير [٣] ، وحرم علمائها المشاركة في الانتخاب عام١٩٢٣لانها وجدت فيه تنفيذ لأهداف الجانب البريطاني الذي شكل معالم الدولة العراقية الحديثة وفق مصالحه [٤] ، واعلن بعض علمائها عن تعاطفهم مع الانقلاب الذي حدث عام ١٩٣٦ طالما كانت أهدافه معارضة الهيمنة البريطانية، واصدروا فتاوي الجهاد سنة ١٩٤١ ضد

الاحتلال البريطاني الثاني للعراق ، الامر الذي يؤكد الدور الكبير التي شكلته الحوزة العلمية باعتبارها ركيزة اساسية في صنع القرار السياسي بفعل التأثير الكبير الذي تمتلكه في المجتمع العراقي طوال العهد الملكي [٥] .

يبدو ان المواقف السياسية التي قامت بها الحوزة العلمية في العهد الملكي كانت مؤثرة رغم المحاولات الكثيرة التي حاولت الحكومات المتعاقبة اضعافها حتى لاحت بوادر التغيير للنظام السياسي في العراق عام ١٩٥٨الذي سيحمل مواقف جديدة للحوزة في النجف الاشرف افرزها الواقع السياسي الجديد .

اولاً : موقف الحوزة العلمية من التغيير السياسي في١٤ تموز ١٩٥٨

انعكست الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها العراق ابان العهد الملكي على المشهد السياسي في العراق، اذ بدأت المنظومة العسكرية تفكر بإحداث تغيير سياسي لإنهاء حكم الطبقة الحاكمة ، وقد نجحت في تحقيق ذلك الهدف في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ بإعلانها حركة التغيير التي دعت فيها الى العدالة الاجتماعية والخروج من التبعية الأجنبية ، وقد حظي ذلك التغيير بدعم شعبي واسع ، ومن مختلف القوى والتيارات السياسية ، وشمل ذلك التأييد المؤسسات الاجتماعية [٦] .

اما موقف الحوزة العلمية في النجف الاشرف من ذلك التغيير يدل على بعد النظر الذي حمله المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم ، اذ انه اعلن عدم تأييدها في بادئ الامر ، وبين ان اعلان ذلك التأييد سيظهر حين تتضح معالم التغيير السياسي الجديد ، وبعد استقرار الأوضاع في البلاد قام المرجع السيد محسن الحكيم [٧] ، ، بأرسال برقية تأييد الى كل من مجلس السيادة [٨] ، ورئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في ٣١ تموز ١٩٥٨ ، وقد اظهرت البرقية تأييدها للتغيير الحاصل في البلاد ، والذي اطلق عليها (الانتفاضة الوطنية المباركة) ، ولم يقتصر الامر على برقية زعيم الطائفة ، فقد ارسل كبار العلماء برقيات التأييد ومنهم السيد علي بحر العلوم في كربلاء ، والسيد عبدالكريم

الجزائـري ، والشـيخ عبـد الكـريم الزنجـاني، والشـيخ علـي كاشـف الغطـاء ومحمد مهـدي شـمس الـدين ، الا انهـم اكـدوا علـى الـرؤى التـي جـاءت فـي برقيـة المرجـع الأعلى السيد محسن الحكيم والتي عبرت عن هموم ومعاناة الشعب (٩) .

كانـت البرقيـة التـي أرسـلها السـيد الحكـيم تحمـل فـي طياتهـا برنـامج متكامـل لعمـل الحكومـة العراقيـة ونخبتهـا الحاكمـة ، اذ انـه اكـد علـيهم ضـرورة اتخـاذ العـدل اساساً للحكـم ، واوصـاهم الرفـق بـأفراد المجتمـع بعـد نجـاحهم ، ومـن ثـم دعـاهم الـى شـكر الله الـذي يسـتوجب المزيـد مـن العطـاء ، وحـذرهم مـن الظلـم والاسـتئثار ، والتـي تعـد حسـب وجهـة نظـره مـن اكبـر عوامـل الـدمار ، ونصـحهم بالسـير علـى ضـوء تعـاليم الاسـلام وهـدي القـران فـي ظـل وحـدة الـدين الواحـد ، وذكـرهم بمصـير مـن كـان يحكـم قـبلهم ممـا يـدعوهم الـى الاعتبـار والابتعـاد عـن الـنهج الـذي يـؤدي الى القطيعة بينهم وبين أبناء شعبهم (١٠) .

ان النصـائح التـي قـدمها السـيد الحكـيم لـم تلـق اذان صـاغية ، فسـرعان مـا عملـت الحكومـة العراقيـة علـى اعـلان برنامجهـا السياسـي بالـدعوة للسـفور ، إذ ان الحريـات الشخصـية يجـب ان تصـان للجميـع بعيـداً عـن التطـرف والـتهجم عـن اصـحاب العقائـد الاخـرى ، الامـر الـذي ادى الـى اسـتنكار السـيد الحكـيم لتلـك الـدعوة ، ممـا دفـع السـلطة الحاكمـة إلـى منـع تـدخل علمـاء الـدين بالسياسـة ، وضـرورة الاكتفـاء بالشـؤون العباديـة ومـا يـرتبط بهـا ، وذلـك مـا دفـع بعـض العلمـاء الـى النشـاط السياسـي السـري ، وكانـت تلـك التوجهـات قـد انهـت حالـة الـود والـدعم التـي عاشـها النظـام مـع المؤسسـة الدينيـة فكانـت رؤاهـم العلمانيـة بدايـة النهاية في علاقتهم مع الحوزة العلمية (١١) .

يبـدو ان بـوادر الخـلاف بـين الحـوزة العلميـة وتقـاطع رؤاهـا مـع الحكـام الجـدد للـبلاد بـدأت تظهـر تـدريجياً فـي ظـل التوجهـات التـي حملتهـا المؤسسـة الحاكمـة، والتـي ادت الـى العزلـة بينهمـا مـن خـلال الإجـراءات التـي بـدأت الحكومـة باتخاذهـا من اجل اصلاح الواقع الاجتماعي .

ثانياً : موقف الحوزة العلمية من قانون الإصلاح الزراعي

عمدت الحكومة العراقية وفي اطار برنامجها الخاص بتطوير قطاع الزراعة بغية انتشاله من الأوضاع المتردية التي عاشها الفلاح والأرض في العهد الملكي الى اصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي يعد من ابرز القرارات الحكومية التي حاولت من خلاله تفتيت الملكية الزراعية الا ان التطبيق العملي لذلك القانون قد شابه الكثير من الأخطاء، ومنها الخلط بين الملاكين العشائريين والملاكين المدنيين الامر الذي أدى الى الاضرار بالإنتاج ، وعلى الرغم من تلك الاثار السلبية التي تركها تنفيذ ذلك القانون لكن الحكومة استمرت في منهاجها القائم على ذلك القانون اذ انها سعت الى تحقيق عدد من الأهداف منها ما كان اقتصادياً ويتمثل بأضعاف محاولات الملاكين الاقطاعيين من الاستئثار وامتلاك المزيد من الأراضي ، اما هدفها في المجال السياسي فيتمثل بتجريد الاقطاع من نفوذه الواسع في السلطة من خلال تقليص إمكاناته المادية والقضاء على الصراع الطبقي [١٢] .

حظي قانون الإصلاح الزراعي بالتأييد من مختلف التنظيمات والاحزاب السياسية العلمانية في النجف ولاسيما الشيوعيين والقوميون ، إذ سعى الشيوعيون من خلال هذا التأييد الى استمالة الزعيم عبد الكريم قاسم لهم ، إما(التيار الاسلامي السياسي النجفي) فقد رفض هذا القرار، وعده ظلماً [١٣] .

وانعكاساً لما تبنته التيارات الإسلامية اضحى ذلك القانون نقطة الاختلاف والخلاف بين رجال الدين في النجف الاشرف ورئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ، إذ ان الحوزة العلمية في النجف وعلمائها بدأت بتوجيه الانتقادات اليه والى سياسته، فقد اعتبر المرجع الاعلى السيد محسن الحكيم الاراضي التي اخذت بالقوة ارض مغتصبة غير شرعية لا يجوز الصلاة فيها وانظم عدد اخر من العلماء الذين ابدوا اعتراضهم على ذلك القانون . جدير بالذكر فان ذلك القرار كان قد ادى الى انخفاض الانتاج الزراعي في الأراضي المصادرة، وبذلك فقد

الاقطاعيون وشيوخ العشائر الامتيازات والمواقع الاجتماعية والسياسية التي امتازوا بها طوال المدة التي سبقت اصدار القانون وتعرض القطاع الزراعي الى تراجعاً ملحوظاً بسبب السياسات الخاطئة (١٤) .

جدير بالذكر فان اعتراض المرجع الاعلى في الحوزة العلمية السيد محسن الحكيم على القانون قد جاء بعد فشل الاجراءات في تطبيقه على الرغم من اجراء التعديل عليه في ٣ حزيران ١٩٥٩ ، واستمر الحال حتى ٨ شباط ١٩٦٣ وبات الخلاف بين المؤسسة الدينية والسلطات واضحاً انعكست معطياته على الواقع الاجتماعي التي عمها الاضطراب بعد صدور قانون اخر اهتزت من خلاله التركيبة الاجتماعية (١٥) .

يتضح مما تقدم ان السياسة الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة قد تعرضت لانتقادات الحوزة العلمية التي اكدت ضرورة التأني في اتخاذ مثل تلك القرارات الاستراتيجية لما لها من تاثير على البنية الاجتماعية لكن الحكومة لم تاخذ تلك النصائح بعين الاعتبار من خلال استمرارها بالنهج نفسه .

ثالثاً : موقفها من قانون الأحوال المدنية

كان قانون الأحوال المدنية قد كتب في العهد الملكي الا ان الحكومة تحفظت عليه لأنه يولد خلافاً بينها وبين رجال الدين ، وبعد سقوط النظام الملكي كان من ابرز الاهداف التي نادى بها من قام بالتغيير السياسي في ١٤ تموز ١٩٥٨ إيجاد قانون للأحكام الشخصية والشرعية ولاسيما في حقوق المرأة والميراث ، لذا عمدت الحكومة العراقية على اصدار قانون (الأحوال الشخصية) في ١٧ تموز ١٩٥٩ ، وقد اقر القانون بمساع (رابطة المرأة العراقية) ذات الأفكار التحررية ، وبدعم من الشيوعيين الذين سعوا إلى المدنية، وإنصاف المرأة ، وقد تلاقت تلك الرؤى مع حجج الحكومة التي لا ترى مبرراً من تعدد مصادر القضاء بين المذاهب لحكم الأحوال الشخصية بما يجعل

العائلة العراقية غير مستقرة، في حين أن هذا القانون هو جامع لإحكام الشرع الموجود في العراق [١٦] .

عمق اصدار ذلك القانون من الخلاف بين الحوزة العلمية والحكومة ، وسرعان ما توترت العلاقة بين الطرفين فقد حمل القانون في بعض فقراته نصوص معارضة للشريعة الاسلامية ، وكان اعتراض التيار الإسلامي يتلخص حول مادة تعدد الزوجات الذي اشترط القانون فيها موافقة القاضي ، فضلاً عن مساواتها مع الرجل في حقوق الميراث ، الامر الذي عده العلماء يتنافى مع متبنياتهم الاسلامية [١٧] .

تجلت معارضة الحوزة العلمية لقانون الأحوال الشخصية في ضوء موقف علمائها الموحد والرافض له ، اذ ارسل مجموعة من رجال الدين برقية الى الزعيم بينوا فيها اعتراضهم على ذلك القانون الذي وصفوه بالمخالف للشريعة الإسلامية، وطالبوا بإلغائه حفاظاً على احكام القرآن ودين الإسلام، وكان ابرز العلماء مرتضى ال ياسين ، وحسين الهمداني ، وحسين الشيخ مشكور، لكن الحكومة رفضت تلك المطالب ، واعتقلت عدد من رجال الدين، ومنهم محمد جواد السهلاني من مدينة البصرة الذي تم نفيه الى شمال العراق ، ولم يقتصر الامر على ذلك فقد اثار ذلك القانون المراجع الدينية في كلا المذهبين ، والذين عبروا عن ذلك بمواقف متعددة منها تقديم عرائض الاحتجاج الى الحكومة اما الحوزة العلمية فقد كان موقفها واضحاً من خلال وضع ملصق على الجهة اليمنى لباب الصحن الحيدري المطل على سوق الحويش، وقد تجمع الناس لقراءته، وكان البيان عبارة عن رسالة رفعها المرجع الاعلى السيد محسن الحكيم الى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم يبلغه فيها ان القانون الجديد الذي سن في عهده المسمى بقانون الاحوال الشخصية هو قانون مخالف لتعاليم الدين الإسلامي وان عليه القيام بإلغائه، لكن عبد الكريم قاسم لم يكن منصتاً ، واستمر في اجتهاداته الشخصية دون مراجعة الواقع الاجتماعي [١٨] .

رابعاً : موقف الحوزة العلمية من الافكار الاشتراكية

رافق صدور قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩تنامياً في نفوذ الحزب الشيوعي الذي اخذ بالانتشار بشكل كبير، وذلك بعد أن وجدوا حليفاً سياسياً لهم تمثل بشخص عبد الكريم قاسم، اذ تمكنوا من بسط سيطرتهم على عدد من الوزارات، فضلاً عن وقوع الصحافة والإذاعة العراقيتان تحت سيطرتهم بصورة شبه كاملة فسعت أجهزة الأعلام الموالية للحزب الشيوعي على التأكيد بأن القانون الجديد يمثل التقدم والوطنية ، وأتهمت الأحكام الإسلامية بالرجعية والتخلف والجمود، كما قامت بإخراج المظاهرات المؤيدة لهذا القانون [١٩] .

لم يقتصر الامر على ذلك فقد صعَد الشيوعيين من أعمالهم العدائية للإسلام وتحديهم لكل القيم والأعراف السماوية والوضعية من خلال الشعارات التي اطلقوها والتي كان ابرزها " **ماكو مهر بس الشهر والقاضي نذبه بالنهر**، الامر الذي دفع الحوزة العلمية في النجف الاشرف للوقوف بوجه تلك التخرصات ووضع حد لتلك التجاوزات في ضوء الفتوى التي اطلقها المرجع الأعلى السيد الحكيم في ١٢ شباط ١٩٦٠ التي جاء فيها "**لا يجوز الأنتماء إلى الحزب الشيوعي فإن ذلك كفر والحاد– أو الترويج للكفر والألحاد– اعاذكم الله وجميع المسلمين عن ذلك وزادكم ايماناً وتسليماً**"، وعلى أثر صدور فتوى السيد الحكيم قام جماعة من علماء الدين الكبار بأصدار فتاوى مشابهة لفتوى السيد الحكيم، وكانت بمثابة الداعم لها [٢٠] .

كما تجاوب عدد من الشخصيات الإسلامية السنية مع هذه الفتوى، فقد أصدروا فتوى وقع عليها أربعة من كبار علماء الأكراد السنة وكان لتلك الفتاوى الأثر الكبير في انهاء المكانة التي كان الحزب الشيوعي يحظى بها طوال العهد الجمهوري الاول [٢١] .

أدت الاجراءات التي قام بها عبد الكريم قاسم على الصعيد الداخلي الى فقدان شعبيته في أوساط المؤسسة الدينية (الحوزة العلمية في النجف الاشرف) ، اذ ان توجهاته كانت قد قسمت المجتمع وعرضته الى خطر جسيم ، فكان الزعيم والحزب

الشيوعي في جانب ، اما المرجعية ومن يتبعها من التيار الإسلامي في الجانب الاخر ، وقد حاول عبد الكريم قاسم امتصاص النقمة الشعبية في أيامه الأخيرة في ضوء محاولاته المتكررة لزيارة المرجع الأعلى ، الا ان طلباته قوبلت بالرفض مالم يقوم بإلغاء قانون الأحوال المدنية الذي استمر العمل فيه حتى الساعات الأخيرة من العهد الجمهوري الأول [٢٢] .

يبدو ان العلاقات الودية التي عاشتها المنظومة الحاكمة مع الحوزة العلمية انتهت بسبب القرارات المتسارعة التي كانت بحاجة الى دراسة وتمحيص ، اذ انها تمس الواقع الاجتماعي مما سبب الخلافات التي كانت امتداد للصراع السياسي الذي أدى الى نهاية ذلك الحكم .

المبحث الثاني : موقف الحوزة العلمية من العهد العارفي (١٩٦٣-١٩٦٨)

اولاً : موقفها من انقلاب ١٩٦٣

١-موقفها من اعتلاء البعثيين الحكم

كان للسياسات الخاطئة التي اتبعها رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الأثر في زيادة الاحتقان السياسي والشعبي إزاء برامجه ، الامر الذي أدى الى ضعف نظامه، فقد استغل البعثيون المدنيين ذلك وتمكنوا من القيام بانقلابهم في ٨ شباط ١٩٦٣ ، بعد التحالف مع البعثيين والقوميين في المؤسسة العسكرية الذي كان على رأسهم عبد السلام عارف ، اذ وقفوا صفا واحدا ضد عبد الكريم قاسم من اجل اسقاط حكمه [٢٣] ، بعدما حصلوا على تمويل ودعم سياسي من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، وقد أدى الانقلاب الى مقتل عبد الكريم قاسم [٢٤] .

حاول عبد السلام عارف التقرب من الحوزة العلمية ، وكسب ود المرجع الأعلى السيد الحكيم ، وطلب منه ارسال برقية تأييد لكن الامام رفض ذلك لأيمانه بان البعثيين لديهم اطروحة فكرية تتقاطع مع التوجهات التي تحملها الحوزة العلمية في النجف الاشرف [٢٥] ، الامر الذي دعا عبد السلام عارف الى الانصراف لتشكيل مليشيا مسلحة عرفت

بالحرس القومي عملت على تصفية خصومه ، والقيام بممارسات انتهكت بها حرمة وكرامة الانسان ونالت من حقوقه الانسانية [٢٦] .

أثارت التصرفات التي قامت بها تلك المليشيا من سخط الامام الحكيم واستنكاره، مما دعاه الى ارسال وفداً من العلماء لمقابلة رئيس الوزراء احمد حسن البكر لمناقشة الأوضاع المزرية التي عاشتها البلاد ، وترأس الوفد ولده السيد مهدي الحكيم الذي قدم رسالة توجيهيه من والده تؤكد على الكرم والأخلاق العالية ، ونبذ الخلافات المذهبية ، ورفض الاستفزازات للمرجعية وابعاد البلاد عن الصراعات الدموية ، وكان الوفد يضم السيد مهدي الحكيم ، والسيد محمد طاهر الحيدري ، والسيد علي تقي الحيدري ، والشيخ علي الصغير، والسيد إسماعيل الصدر، والسيد مرتضى العسكري [٢٧] .

لم يسفر اللقاء الذي جمع علماء حوزة النجف مع السلطة الحاكمة عن نتائج ايجابية، اذ ان الحكومة لم تأخذ مطالب الوفد على محمل الجد، فقد اطلقت الوعود بالعمل على استقرار البلاد ، الا ان الواقع كان عكس ذلك فالحكومة لم تنجح بإيقاف الصراع المحتدم بين القوميين والشيوعيين ، واستمرت حلقات القتل والرعب في المجتمع العراقي التي حملت في طياتها بعداً طائفياً لاسيما وان الكثير ممن تمت تصفيتهم ابان تلك الحقبة كانوا من المذهب الشيعي [٢٨] .

الامر الذي دفع الحوزة الى الوقوف بوجه السلطة الجديدة ،اذ قرر المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم السفر الى كربلاء والكاظمية وسامراء احتجاجا واستنكارا لتلك الممارسات ، الامر الذي جلب انتباه السلطة الحاكمة الى القوة التي تمتلكها الحوزة العلمية ، لذلك قامت باستخدام اسلوب التقريب والترغيب وتجنب الصدام معها [٢٩] .جدير بالذكر فان عبد السلام عارف اعتبر تلك السفرة طائفية في مضمونها وتوجهاتها ورفض ارسال وفد حكومي للمرجع الأعلى السيد الحكيم لكن الضغوط التي تعرض اليها جعلته يبعث طاهر يحيى للترحيب بمقدم زعيم الطائفة الى بغداد [٣٠] .

حاول البعثيون بعد ذلك زيارة ولقاء السيد الحكيم لأكثر من مرة في محاولة منهم لأستمالته او العمل على تحجيم دوره ، كما عمدوا على ارسال الوساطة بشأن ذلك ، لكن

السيد الحكيم كان يفوت الفرصة عليهم ، ويرفض حتى الوساطات المبعوثة من قبلهم لأنه يعرف ان تلك المحاولات ماهي الا خطط لكسب الشرعية لحكمهم السياسي (٣١) .

وبعد عودة زعيم الطائفة السيد محسن الحكيم من سفره حدث انقلابان ، الاول في ١١ تشرين الاول ١٩٦٣ وكان داخل صفوف حزب البعث ، إذ سيطر فيه العسكريين على زمام الأمور بإبعاد القيادات المدنية فيه الى الخارج ، والثاني في (١٨ تشرين الاول ١٩٦٣) بعد الاتفاق الحاصل بين عبد السلام عارف وبعض الضباط البعثيين الذين اتفقوا معه على ضرب رفاقهم من المدنيين ، وتولى عبد السلام عارف فيه رئاسة الجمهورية ليبدأ فصل اخر من المواجهة بين الحوزة العلمية ورأس النظام الحاكم (٣٢).

- موقفها من التوجهات الطائفية لعبد السلام عارف ١٩٦٣-١٩٦٦

ان التوافق الذي جمع عبد السلام عارف بالجناح العسكري البعثي لم يستمر طويلا ، فقد سادت الشكوك وانعدمت الثقة بين الطرفين، مما دفع بعبد السلام عارف الى القيام بتصفيتهم ، والعمل على اسدال الستار على حقبتهم ، واعلان براءته من الاحداث والممارسات السابقة التي مثلت نهجهم (٣٣) ، وقد عمل عبد السلام عارف بعد انفراده بالحكم على كسب عواطف الشعب في ضوء اظهاره نوعا من الالتزام بالإسلام ، لكنه سرعان ما عاد الى الواقع الطائفي الذي نشأ في وسطه، فعمد على احياء فكرة التمييز المذهبي ، وجاهر بعدائه للشيعة ، اذ انه عمد الى القيام بحملة طائفية عنصرية ضدهم محاولا بذلك كسر شوكتهم وتقليص دورهم في البلاد (٣٤) .

كانت ابرز الدلائل التي تؤكد النهج الطائفي ما ذكره وزير الزراعة في حكومة عبد الكريم قاسم هديب الحاج محمود إن عبد السلام عارف ذكر لأحد الضباط الأحرار الموجودين معه في الفوج ليلة ١٤ تموز ١٩٥٨ قائلاً "، **بأنهم سينفذون الثورة وهناك ثلاث جماعات يجب استئصالها وهم: الأكراد، والمسيحيون والشيعة**" (٣٥) .

وفي السياق نفسه ذكر الدكتور سعيد السامرائي ان الرئيس عبد السلام عارف قد اتصف بالتطرف في طائفيته ضد الشيعة اذ انه لا يحتمل رؤية الشيعي حتى أنه قطع زيارته لشركة التأمين الوطنية يوماً (في عام ١٩٦٥ أو ١٩٦٦) لأنه وجد أن مدراءها

ورؤساء أقسامها هم إما من الشيعة أو المسيحيين والذين تبوأوا هذه المناصب بكفاءتهم في هذه المهنة التي لا تحتمل وضع غير الكفوء فيها ، ومثل هذا الرجل لا يمكن أن ينتظر منه إصلاح لأنه غارق بالطائفية إلى درجة لا يستطيع فيها أن يرى سبيلاً آخر (٣٦).

ويذكر العلامة مرتضى العسكري من مظاهر طائفية عبد السلام أيضاً أنه أمر أعوانه بأن يبحثوا عن مدرسة نموذجية في بغداد ليدرس فيها أحد أبنائه ، فوقع اختيار هؤلاء على مدارس الامام الجواد(عليه السلام) التي أسسها العلاّمة السيد مرتضى العسكري بعد أن ذاع صيت تلك المدارس في بغداد كلها ، وحين علم عبد السلام بالأمر وأن ابنه يدرس في مدرسة اسلامية تعود للشيعة رغم ان هذه المدارس كانت مفتوحة ولم تكن حكراً على الشيعة أخرجه منها وأرسله الى القاهرة ليدرس فيها (٣٧) .

اتخذ عبدالسلام عارف على وفق تلك الرؤى التي حملها أسلوباً طائفياً في ادارة الدولة ، واضحت مؤسسات الدولة تتعامل مع المواطنين العراقيين في ضوء انتماءاتهم المذهبية، واخضع المبعوثون إلى الخارج إلى فحص مذهبي ، واغلقت الكليات العسكرية امام الطلاب من العرب الشيعة، إذ لم يسمح إلا للقليل من الضباط بالوصول إلى كلية الاركان، ومن التصرفات الاستفزازية الاستخدام الموسع للفظة الشعوبية لوصف الشيعة (٣٨) .

ذكر هاني الفكيكي ان استخدام عبد السلام عارف لكلمة الشعوبية المتكرر كان مقصوداً للتعبير عن رؤاه الطائفية ازاء الشيعة، واذكر أن محسن الشيخ راضي وانا وصلنا مرة متأخرين إلى إحدى جلسات مجلس قيادة الثورة، الامر الذي دعا عبد السلام الى التعليق قائلاً "**جاء الروافض وكان يقصد بذلك اننا شيعيان**"، مما حمل انور عبد القادر الحديثي على الاحتجاج طالباً منه الاعتذار عن ذلك التعبير (٣٩) .

وفي ظل تلك الأساليب استنكرت الحوزة العلمية تلك الممارسات الطائفية ،الامر الذي دفع عبد السلام عارف الى ارسال وفد رسمي يتقدمه رئيس الوزراء طاهر يحيى (٤٠) ، الى النجف في ١٩ اذار ١٩٦٣من اجل الالتقاء بزعيم الحوزة العلمية لبيان رأيه في

البرنامج السياسي الحكومي، وبعد الترحيب بالوفد أجابهم السيد الحكيم قائلا: " **ان من واجب الحكومة ان تنظر مختلف أبناء الشعب بنظرة واحدة دون تمييز أو تفريق، بين قومياتهم أو مذاهبهم ، حتى يشعر الجميع بانهم يعيشون في ظل حكومة تسهر على مصالحهم وتحفظ كرامتهم** " ولم يكتف السيد الحكيم بذلك اذ انه طالب بإلغاء قانون الأحوال المدنية الذي احدث شرخاً في البنية الاجتماعية ، وبذلك لم يحصل الوفد على ما كان يصبوا اليه بكسب ود الحوزة العلمية [٤١] .

شعرت الحوزة العلمية بحالة الاستياء التي عمت الجماهير اتجاه القوانين الاجتماعية التي اصدرها نظام عبدالسلام عارف، كونها نابعة من طائفية حكومته، وشرع السيد مهدي الحكيم والسيد مرتضى العسكري وجماعة علماء بغداد والكاظمية بتوجيه رسالة تذكير الى عبدالسلام عارف ، وارسلوها في ٢ شباط ١٩٦٤ وقد حملت مطالب المرجعية باعتبارها مطالب الشعب المسلم ، وتتلخص في إلغاء قانون الأحوال الشخصية ، وإعادة المحاكم الشخصية (الشرعية)، ووضع دستور للبلاد يستمد تعاليمه من القرآن والسنة المطهرة، وخلق روح العدالة والمساواة وعدم التمييز بين أبناء الشعب العراقي ، مع مكافحة التفسخ الخلقي، وإيقاف هدم كيان الأمة الاجتماعي ، فضلاً عن تعديل مناهج التعليم والتربية ، والحث على التحلي بالخلق الإسلامي الكريم [٤٢] .

استمرت الحوزة العلمية في موقفها الرافض للنهج الطائفي الذي تبناه عبد السلام عارف ، وصعد وكلائها من خطابهم القائم على التنديد بتلك السياسة المقيتة ، واضحت المواجهة علنية من خلال الخطاب الذي القاه السيد محمد باقر الحكيم في الاحتفالية التي أقيمت بمناسبة ولادة امير المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام) في ٩ تشرين الثاني ١٩٦٤، إذ ذكر ان الشيعة يمثلون غالبية في سكان العراق الا ان حقوقهم صودرت، وشعائرهم قد انتهكت بفعل الممارسات الطائفية ، مما أدى ذلك الى مغادرة المسؤولين الحكوميين الاحتفال ، وقد تكرر ذلك في ١٠ كانون الأول من العام نفسه بمناسبة ولادة الامام الحسين إذ جددت الحوزة العلمية من خطابها المناهض للطائفية في

ضوء الكلمة التي القاها السيد مهدي الحكيم التي حذرت من مغبة الاستمرار بذلك النهج الطائفي [٤٣] .

حاول عبدالسلام عارف تخفيف حالة الاحتقان من خلال محاولته زيارة المرجع الأعلى اثناء تواجده في النجف الاشرف عن طريق وساطة تمت بين مدير مكتبة والعقيد محسن الرفيعي الذي حاول ترتيب ذلك اللقاء بعد لقائه بالمرجع الأعلى، لكن السيد محسن الحكيم رفض ذلك مالم يتم انهاء السياسة الطائفية ، وإلغاء قانون الأحوال الشخصية [٤٤] .

- موقفها من القرارات الاشتراكية

كان المفهوم الاشتراكي الذي تبناه عبد السلام عارف رغم عدم توافقه مع الافكار التي يتبناها يحمل ابعاد سياسية ، اذ ان القرارات التي امم في ضوئها البنى الاقتصادية في البلاد قد اضرت التجار الشيعة كما يذكر عبد الكريم الازري ، فالهدف كان يتركز في اضعاف رأس مال الشيعة فبعد فقدان الشيعة للمناصب السياسية والعسكرية منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة اتجهوا الى التجارة والصناعة الامر الذي دفع السلطات الحاكمة الى تجريدهم من مراكز نفوذهم [٤٥] ، وقد ادت تلك الاجراءات الى تقديم السيد مهدي الحكيم عريضة احتجاج تطالب بالغاء تلك القوانين فقد اعتبرها مصادرة لحقوق المسلمين دون وجه حق اذ انها تستهدف تحويل الاقتصاد العراقي الى نظام اقتصادي اشتراكي يتوافق مع الانظمة الاقتصادية للدول التابعة للمعسكر الاشتراكي لاسيما الجمهورية العربية المتحدة [٤٦] .

صعَدت الحوزة العلمية من مواقفها الرافضة للقرارات الاشتراكية التي اتخذتها الحكومة من خلال تبني الخطابات المناهضة لتلك القرارات ، الامر الذي أدى الى تأزم الموقف بين الطرفين ، وفي ظل تلك الانعكاسات حاول عبد السلام عارف زيارة السيد الحكيم ، الا ان زعيم الحوزة العلمية رفض ذلك واشترط في لقائه الغاء قانون الاحوال الشخصية والقوانين الاشتراكية ، مما ادى بعبد السلام عارف الى اتخاذ عدة اساليب ارهابية ، منها اعتقال وسجن الكثير من الاسلاميين ، والاعلان عن تطبيق الاشتراكية ،

فعمل السيد الحكيم بدعوة العلماء الى النجف الاشرف للاجتماع في مرقد الامام علي (عليه السلام) احتجاجا على ذلك، كما قام ممثلوا الحوزة في بغداد على القيام بحملة إعلامية من اجل مناهضة تلك التصرفات [٤٧].

- **موقفها من قضية الكرد**

لم تقتصر مواقف الحوزة العلمية على ادانة النهج الطائفي والاشتراكي الذي عمل بهما الرئيس عارف، فقد كان لها موقف من النزاع القائم بين المكون الكردي والحكومة المركزية ، إذ اعتبرتها قضية شعب ووطن وإخوة في البلاد، ودعت الى ضرورة انهائها بالطرق السلمية ، الا ان الحكومة ورغم إصدارها عدد من القرارات في شهر اذار ١٩٦٣التي اكدت فيها على ضرورة تصفية المشاكل في المناطق الشمالية بالطرق السلمية لكنها تنصلت عن ذلك ، وتجددت العمليات العسكرية بين الطرفين ، وادعت ان السيد الحكيم قد افتى بجواز القتال في تلك المناطق ، وامام تلك الادعاءات الفارغة عمد زعيم الحوزة العلمية على التصدي لتلك الأكاذيب ، واصدر فتواها الشهيرة التي اكد فيها على حرمة الدم الكردي ، مما جعل الحكومة تذعن وتنهي الاقتتال الداخلي [٤٨] ، استمرت العلاقات المتوترة بين الحوزة العلمية والحكومة العراقية حتى نهاية حكم الرئيس عبد السلام عارف الذي لاقى حتفه اثناء سفره الى البصرة باحتراق طائرته في الجو [٤٩]

يبدو ان النظام الذي قاده عبدالسلام عارف قد اصر على اثارة النزاعات مع الجوزة العلمية من خلال التوجهات الفكرية التي تمخضت عن طائفية مذهبية وقومية مقيتة وقرارات اشتراكية جائرة الامر الذي جعل العلاقة تسوء بين الطرفين مع محاولات ذلك النظام جعل تلك الرؤى التي تبناها صحيحة إزاء ما ابدته الحوزة من رفض واستهجان.

ثانياً : موقفها من اعتلاء عبد الرحمن عارف الحكم ١٩٦٦-١٩٦٨

بعد وفاة عبدالسلام عارف تسنم اخوه عبد الرحمن عارف [٥٠]، رئاسة الجمهورية ، وقد اعتبرت فترة حكمه مرحلة متميزة عمل من خلالها عبد الرحمن عارف على تهدئة الاوضاع والسير بها نحو الاستقرار والديمقراطية ، إذ فسح المجال امام التيارات السياسية لمزاولة نشاطها ، كما استطاعت الحركات الاسلامية من التحرك بحرية

في ظل المحاولات التي قام بها الرئيس عبدالرحمن عارف القائمة على عدم الانجرار الى الصراعات مع القوى السياسية المختلفة ، فضلاً عن محاولته انهاء النزاع مع الاكراد [٥١] .

وصفت العلاقة بين عبد الرحمن عارف والسيد محسن الحكيم بالجيدة، إذ انه قد ابدى شكره لرئيس الجمهورية على رعايته واهتمامه برجال الدين وشؤون المسلمين [٥٢] ، وقد حظيت الحوزة خلال تلك المدة بدعم جماهيري كبير مكنها من ان تصبح قوة فعالة وحازمة في اتخاذ قراراتها ، وعلى وفق تلك المعطيات اضحت الحركة الاسلامية المدعومة من قبل الحوزة العلمية قاب قوسين او أدنى من تسلم مقاليد السلطة في البلاد [٥٣] .

عبرت الحوزة العلمية منذ أستلام عبد الرحمن عارف للسلطة عن رغبتها في إقامة الحكم المدني النيابي، والتخلص من الحكم العسكري ، وكان المقترح بتشكيل مجلس رئاسي من ثلاثة أشخاص يمثلون المكونات الرئيسة الثلاثة (الشيعة ، السنة ، الكرد) ، وأن يكون واحداً من بين هؤلاء الثلاثة مرشحاً من قبل الحوزة أو ينال رضاها، وقد نقل هذا الاقتراح الى عبد الرحمن البزاز [٥٤] ، وكان يومها رئيساً للوزراء الا أنه رفض المقترح [٥٥] ، كانت تلك المطالب قد رافقها تنامياً في الحركة السياسية الاسلامية التي تبنتها الحوزة العلمية في ظل الضعف الذي عاشه النظام ابان الصراع المحتدم في منظومته، فضلاً عن الانتكاسة التي شهدتها الأنظمة السياسية العربية في حزيران ١٩٦٧ التي اوجدت المحيط الملائم للعمل الإسلامي بان يأخذ موقعه على المشهد السياسي في العراق من خلال تصاعد عمل جماعة العلماء في بغداد والكاظمية ، فضلاً عن تزايد الحركات الطلابية الإسلامية في الجامعات [٥٦] .

يذكر الدكتور عادل رؤوف بان الحوزة قد اتيح لها فرصة ذهبية لم تستغلها بعد موت عبد السلام عارف وتسلم اخيه عبد الرحمن في ضوء اتصافه بالضعف ، ولو ان الحوزة استغلت ذلك بالسيطرة على الشارع وقلب النظام لانتهى منذ ذلك الوقت اي نفوذ للبعثيين [٥٧] .

بعد ان ادركت الدول الاستعمارية حقيقة الموقف الاسلامي وما يمتلكه من قوة جماهيرية ، وعجز النظام عن مواجهتها ، اخذت تحضر لأمور جديدة خاصة بعد ان تيقنت بعدم قدرة النظام على حماية نفسه وضمان استمراره (٥٨) .

يتضح مما تقدم ان النشاط الذي قامت به الحوزة العلمية قد تزايد بشكل كبير في ظل عهد الرئيس عبد الرحمن عارف الامر الذي أدى بالقوى الغربية الى إعادة النظر في حسابتها إزاء ذلك النظام الذي كان قد شارف على نهايته وسط تنامي الحركة الإسلامية التي عدتها الدوائر الغربية مصدراً للخطر على مصالحها .

المبحث الثالث :موقف الحوزة العلمية من أستلام حزب البعث السلطة ١٩٦٨-١٩٧٠

اولاً : الحوزة العلمية وموقفها من انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨

أبدت الدوائر الغربية مخاوفها إزاء الأوضاع السياسية في العراق في ظل عدم سيطرة الرئيس عبد الرحمن عارف على أداء المهام الموكلة اليه وسط احتدام الصراع السياسي وتنامي الحركات الإسلامية المعادية للتوجهات الغربية الامريكية والبريطانية ، الامر الذي دعاها الى فتح قنوات التواصل مع البعثيين الذين كانوا يتوقون العودة الى الحكم من جديد ، وهكذا رتبت السفارتين الامريكية والبريطانية الانقلاب الجديد الذي قام به حزب البعث في ١٧ تموز ١٩٦٨، وكان اختيار حزب البعث للقيام بذلك الانقلاب يرجع لأسباب عديدة كان ابرزها أنه تنظيم علماني يناصب العداء للدين، ولديه الاستعداد لممارسة عمليات الارهاب، وهو ما كان واضحاً لديها عام١٩٦٣ إذ انه عمل على تصفية مناوئيه بطريقة دموية (٥٩) .

اخذ البعثيون بعد استقرار الاوضاع السياسية داخل المنظومة الحاكمة برسم الخارطة السياسية المستقبلية وتحديد مواقع الثقل في الاتجاهات السياسية والفكرية والاجتماعية المؤثرة في الساحة ، وكيفية التعامل معها ، وكانت المرجعية الدينية المحور الأبرز الذي حاول الانقلابيون كسبه لما تحتله من ثقل كبير داخل المجتمع ، وللتجارب المريرة التي عاشوها مع الحوزة العلمية بعد عام ١٩٦٣ إذ انها أسهمت وبشكل كبير في أضعاف موقفهم وسبباً في أبعادهم عن السلطة (٦٠) ، وقد ادركت الحوزة العلمية في النجف

الاشرف مدى خطورة سيطرة حزب البعث على السلطة للعداء الذي يحمله حزب البعث لها ، إلا انها لم تظهر اي مقاومة ضده في بادئ الأمر [٦١] .

وبدأت أولى محاولات السلطة الحاكمة في التواصل مع الحوزة العلمية في النجف الاشرف عن طريق السيد محمد مهدي الحكيم ، الذي اكد ذلك قائلاً " **بعد حدوث ١٧ تموز ومجيء احمد حسن البكر الى السلطة ، ذهبت الى السيد الوالد وسألته عن الموقف فأعطاني التوجيهات ، وكان موقفه أن لا نظهر للحكومة الجديدة أي مسالمة أو محاربة ، بل نراقب الموقف على اعتبار أن البيان الاول لابأس به ...**" [٦٢] .

يبدو ان المرجع الديني الاعلى آية الله العظمى السيد محسن الحكيم (قدس) كان ذكياً في رأيه ، اذ انه لم يحاول التقرب الى السلطات وفي الوقت نفسه جنب الكيان الحوزوي من الاصطدام واتخاذ المواقف السلبية التي تفسح المجال للنظام الحاكم ضرب الحوزة العلمية وتهديد كيانها .

استمرت المحاولات البعثية من اجل الحصول على الدعم وكسب الشرعية ، اذ انهم قاموا بإرسال فاضل العساف مدير الشرطة العام لزيارة السيد محمد مهدي الحكيم للسؤال عن أحوال المرجع الحكيم الذي رد بصورة لا تدعو الى الشك ان المرجع الأعلى يرفض التقرب من النظام الجديد ، ولم تكن هذه الزيارة الاخيرة فقد جرت عدة اتصالات أخرى من أجل زيارته ، وكان السيد يؤكد لهم ان الزيارة ستتم في وقت لاحق ، وقد أخبر السيد محمد مهدي الحكيم والده هذا الالحاح من قبل السلطة لزيارتهه ومحاولتها الحصول على تأييد ومباركة الحوزة العلمية ومرجعها الأعلى السيد محسن الحكيم مما دعاه الى أن يطلب من ولده السيد محمد مهدي الابتعاد عن محل أقامته في بغداد حتى تتضح معالم الانقلاب الجديد [٦٣] .

اتجه البعثيون الى أسلوب جديد من اجل الوصول الى المرجع الأعلى من خلال قيام احمد حسن البكر وصالح مهدي عماش بزيارته بصورة مفاجئة ، وكانت اهداف تلك الزيارة قد رتبت من خلال وسائل الاعلام الحكومية التي صورت تلك الزيارة على انها متفق عليها ، وان الحوزة العلمية مباركة للنظام الجديد وتوجهاته مما أدى الى استفزاز

المرجع الأعلى الذي طالب الحكومة المحلية في كربلاء بالاعتذار عن تلك الاخبار وتكذيبها وامام تلك الضغوطات اذعن احمد حسن البكر وصرح بأن الزيارة التي قام بها كانت بشكل مفاجئ وبدون اتفاق مسبق مع الحوزة العلمية (٦٤) .

ان عجز السلطة البعثية عن كسب ود الحوزة العلمية ومحاولتها المتكررة للحصول على الشرعية لحكمها قد دفعها الى ان تعلن عن مخططاتها الحقيقية لضرب الحوزة العلمية والجهاز المرجعي واضعافه ، فالبعثيون لم يرغبوا بوجود الكيان الحوزوي داخل الدولة لما يمتلكه من احترام وولاء شعبي كبير لا تحظى به الدولة ، لذلك فقد اتخذت القيادتان القومية والقطرية لحزب البعث في الرابع من نيسان ١٩٦٩ قراراً أكد بضرورة القضاء على الرجعية الدينية لكونها من العقبات التي تواجه حزب البعث على حد تعبيرهم تبع ذلك بعدة اسابيع تصرح احمد حسن البكر اثناء اجتماع لقيادة حزب البعث ، الذي اشار فيه وبصراحة إلى ضرورة القضاء على المرجعية الشيعية في العراق (٦٥) .

ثانياً: موقف الحوزة العلمية من الإجراءات البعثية التعسفية ١٩٦٩-١٩٧٠

ان المواقف التي اتخذتها الحوزة العلمية في عدم اظهار تعاطفها وتعاونها مع النظام البعثي قد دفعه الى أعادة حساباته تجاهها باتباع أساليب جديدة تمخضت عن اصداره العديد من القرارات التي استهدف من خلالها استفزاز الحوزة وجرها الى المواجهة معه والحد من نفوذها وخطورتها في الشارع (٦٦) .

١-قضية إلغاء جامعة الكوفة

كانت أولى القرارات التي اتخذتها السلطة قد تمثلت بقرار تصفية المؤسسات التعليمية التابعة للحوزة العلمية عبر قرار وزير الداخلية صالح مهدي عماش وذلك بإلغاء جامعة الكوفة ومصادرة كافة اموالها التي تعتبر اكبر المشاريع التربوية التي أسستها الحوزة العلميةوتهدف إلى إقامة جامعة علمية كبرى على الطراز الأكاديمي العالمي تعنى بتدريس العلوم النظرية والتطبيقية، وفي ظل ذلك القرار الجائر تم مصادرة الأموال المخصصة لبنائها والبالغة أربعة ملايين ونصف دينار ، كما تم اعتقال عدد من المسؤولين فيها (٦٧) .

وانعكاساً لتلك الإجراءات قرر السيد مهدي الحكيم والشيخ موسى اليعقوبي والحاج سلمان التميمي مقابلة البكر وابلاغه استنكار الحوزة العلمية لهذا القرار، الا ان البكر انكر اتخاذه ذلك القرار اذ اكد ان الحكومة والحزب لا علم لهم بالموضوع ، والقى بتبعية إصداره على صالح مهدي عماش لكن المتتبع للأحداث يجد انه كان جوابا تكتيكا أُريد به كسب الوقت وتهدئة الوضع ،ولكن القرار بقي محتفظا بسريانه ونافذ المفعول، وهكذا توسعت فجوة الخلافات وأصبحت الأجواء مشحونة بالتذمر والاستياء من خطوات السلطات الحاكمة [٦٨] .

٢- موقفها من قرار تجنيد طلبة العلوم الدينية

أصدرت السلطة قرارا جديدا يثير المشاعر ويؤجج الموقف، متمثل (بقانون التجنيد الاجباري لطلبة العلوم الدينية) رقم ١٠٢ في ١٠ تموز١٩٦٩ بعد ان كان اعفاء طلبة العلوم الدينية من التجنيد ضمن القوانين المعمول بها منذ كان العراق تحت السيطرة العثمانية ، واستمرت بتطبيقه الحكومة العراقية (١٩٢١ – ١٩٦٨)، لكن القانون المعدل جاء بشمول طلبة الحوزة العلمية العراقيين بالتجنيد الإجباري، مما سيؤثر سلباً على مستقبل طلبة العلوم الدينية من خلال فرض التزامات مجحفة عليهم، ومنها حلق اللحى ونزع الزي المتعارف عليه في الحوزة العلمية، والبقاء في القطعات العسكرية لمدة طويلة، وبطبيعة الحال سوف ينهون الخدمة العسكرية وهم غير متحمسين للعودة لمواصلة الدراسة، وقد دفعت تلك الاجراءات السيد مهدي الحكيم لمقابلة البكر وإبلاغه باعتراض الحوزة العلمية على هذا القانون ، والطلب منه التراجع عنها الا ان السلطات استمرت في تعنتها لأنها كانت تعد العدة لتحجيم دورة تلك المؤسسة الفعالة في اوساط المجتمع [٦٩] .

- موقفها من قرار تسفير طلبة الحوزة العلمية

صعدت سلطات البعث من نطاق سياستها القائم على تقويض كيان الحوزة العلمية من خلال قيامها بتهجير اعداد كبيرة من طلبة الحوزة العلمية في النجف الاشرف ، وتعدى الامر الطلبة وشمل الايرانيين المقيمين في العراق قرب المراقد ، وقد كان للعلاقة المتوترة بين الحكومة العراقية والحكومة الايرانية دوراً في ذلك والتي انعكست على

عمليات التهجير التي بدأت أولى مراحلها في العشرين من نيسان ١٩٦٩ ، فتم التهجير للطلبة الايرانيين والافغان والباكستانيين والهنود المقيمين في العراق ، على الرغم من حصولهم على اقامة اصولية من الحكومة ، وقد كانت سيارات الحمل العسكرية تجوب شوارع كربلاء والنجف وسامراء والكاظمية لنقل هؤلاء الطلبة إلى المعتقلات ، ومن ثَم تسفيرهم إلى خارج العراق (٧٠) .

تزامنت عمليات الاعتقال والتسفير مع ذكرى اربعينية الامام الحسين (عليه السلام) فقرر السيد الحكيم تصعيد معارضته لسياسة الحكومة وهاجمها علناً في تلك الذكرى ، ثم عاد الى النجف الاشرف من اجل أخذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه القضية التي أثارت مشاعر الجماهير المحتشدة في كربلاء ، وباتت تشكل خطراً كبيراً يواجه الحوزة العلمية (٧١) .

حاول احمد حسن التقليل من نقمة الجماهير وفق خطة مدروسة، بأرساله وفداً حكومياً ضم حردان التكريتي للقاء السيد محسن الحكيم ، إذ ان البكر ادرك حجم السلطة الروحية التي يتمتع بها المرجع الاعلى على كل الشيعة في العالم، وكان حردان قد طلب من السيد الحكيم ان يكون الاجتماع مغلقاً بعد ان حضره عدد من العلماء ، واثناء اللقاء شرح حردان للسيد الحكيم محاولة الحكومة الايرانية جر الجيش العراقي الى معارك جانبية ، فأجابه السيد الحكيم قائلاً "**ان اية حرب لا يمكن ان تكسب الا بوجود جبهة داخلية قوية .. والايرانيون ليسوا مجرد جالية مهاجرة انهم عراقيون أصلاً ونسباً ، ولكنهم عراقيون حرموا من الجنسية العراقية في العهود السابقة والقيام بطردهم .. فأن من شأنه ان يضعف الجبهة الداخلية التي أنتم بأمس الحاجة اليها** (٧٢) .

لم ينجح الوفد الذي زار الحوزة العلمية بتهدئة الأوضاع إزاء الممارسات الخطيرة ، التي قام بها نظامه الحاكم فقد أستغل السيد الحكيم فرصة تجمع الجماهير بذكرى وفاة الرسول محمد (صلى الله عليه واله وسلم) لعقد اجتماع موسع داخل صحن الامام علي (عليه السلام) في اليوم السابع والعشرين من صفر الموافق ١٤ أيار ١٩٦٩ الذي حضره عدد كبير من العلماء منهم السيد الخوئي والسيد محمد باقر الصدر وغيرهم ، واحتشدت

الجماهير الذي قدر عددهم بأكثر من خمسة عشر الف نسمة ، وقد القى السيد محمد مهدي الحكيم كلمة في تلك الجموع نيابة عن والده بين فيها مكانة الحوزة العلمية وادوارها الرافضة لكل شكل من اشكال الاستغلال والاستعمار، كما تضمن الخطاب أدانة التمييز الطائفي والعنصري الذي مورس ضدها ، وكان ذلك الخطاب الذي أطلقته المرجعية الدينية في هذا الجمع الغفير ايذاناً ببداية مرحلة جديدة من المواجهة المكشوفة (٧٣) .

عمدت السلطات البعثية الرد بقسوة على ذلك المؤتمر بشن حملة اعتقالات واسعة شملت عدد من رجال الدين ، وبعض الشخصيات العسكرية والاجتماعية والعلمية البارزة من بينهم السيد حسن الشيرازي ، والسيد كاظم شبر (طبيب السيد الحكيم الخاص) وغيرهم من الشخصيات الاسلامية ، وتم نقلهم الى زنزانات خاصة بعد ان تعرضوا الى مختلف اصناف التعذيب وصودرت اموالهم، ولم يكتف النظام بذلك بل عمل على اتهامهم بالتجسس، وأشاعوا الرعب والارهاب داخل الاوساط الاجتماعية (٧٤) .

وانعكاساً لذلك اوعز السيد مهدي الحكيم الى علماء بغداد والكاظمية بعقد اجتماع موسع تجاه تلك الاحداث، وتم عقد الاجتماع الذي ضم أكثر من ستين عالماً من علماء بغداد والكاظمية ، واتخذوا قراراً يقضي بسفر السيد الحكيم الى بغداد، وتعبئة الجماهير ضد الاجراءات التي مارستها حكومة البعث ، وتم انتخاب عشرة علماء من بين الحاضرين لمقابلة السيد الحكيم وعرض فكرة السفر عليه ، فوافق السيد الحكيم على السفر من اجل كسر حاجز الخوف والقيام بتحرك حقيقي، ورغم اصابته بمرض الحمى لكنه قرر السفر الى بغداد ووصل الى محل أقامته في الكاظمية يوم ٣٠ أيار ١٩٦٩،وأخذت الوفود تتقاطر عليه من كافة أنحاء البلاد (٧٥) .

أدرك النظام الحاكم خطورة الموقف وعمد الى أتخاذ مجموعة من الاجراءات التي من شأنها تطويق الازمة ، ومواجهة الموقف الذي لم تكن تتوقع قيامه ، إذ انه قام بعرقلة وصول تلك الوفود الى السيد الحكيم من جهة ، والقيام بأرسال المسؤولين لمقابلة السيد الحكيم من جهة أخرى في محاوله منه لكسب الوقت وتهدئة السيد الحكيم من خلال التفاوض معه (٧٦) .

وعلى وفق ما تقدم زاره في بغداد وفد حكومي مكون من خير الله طلفاح (محافظ بغداد) ، وحامد العاني (مدير الامن العام) كمبعوثين شخصيين لرئيس الجمهورية ، ثم زاره حمادي شهاب (وزير الدفاع) ، وبعدها زاره عبد الحسين وادي عطية (وزير الزراعة) ، وكانت مجمل مطالب هؤلاء حول محور واحد يتمثل في أقناع المرجع الاعلى بتحسين موقفه من النظام والكف عن معارضته لهم ، وكان السيد الحكيم يواجههم بعدة مطالب كان يكررها في حديثه مع المسؤولين (٧٧) .

استنكر السيد محسن الحكيم حملات الاعتقال المتكررة ، وطالب بوضع حداً لها والكف عن اتهام العديد من الاشخاص بالجاسوسية، فضلاً عن طلبه بالكف من مهاجمة الدين ورجاله في كافة وسائل الاعلام ، مما دفع السلطات البعثية الى عقد اجتماعات عديدة اكدت فيها على ضرورة تصفية النشاط الحوزوي من خلال اتهام السيد مهدي الحكيم بالتجسس ، الامر الذي أدى بالمرجع الأعلى الى قطع زيارته والرجوع الى النجف الاشرف بعد ان قامت السلطات البعثية بمداهمة مقر اقامته ، مما جعل المرجع الأعلى يقرر الاحتجاب عن مقابلة السلطات في ظل توجهات الحكومة القائمة على انهاء المكانة التي حظيت بها الحوزة العلمية طوال العقود الماضية ، واستمرت حالة القطيعة بين الطرفين حتى أواخر أيام حياة المرجع الأعلى (٧٨) .

وهكذا شهدت مرجعية السيد الحكيم دوراً نشطاً تمثل بتدخله في الشؤون السياسية ، وهي نتيجة طبيعية لما كان يشهده العراق من الاحداث الجارية فيه ، والتي انعكست بصورة كبيرة على الطائفة الشيعية ، ومن الملاحظ ان تدخل السيد الحكيم لم يقتصر على الشيعة دون غيرها من الطوائف الاخرى بل كان يطرح نفسه كمدافع عن جميع الطوائف ، وسعى في الوقت نفسه الى تحقيق الوحدة الاسلامية خصوصاً بين السنة والشيعة. وبعد وفاة السيد الحكيم طرحت أسماء عديدة لتولي منصب المرجعية الدينية ، وبعد المناقشات التي دارت بين أهل الخبرة وقع الاختيار على السيد الخوئي ، لذلك كانت العملية الانتقالية سريعة ، وكان الاختيار سهلاً بفضل دعم السيد محمد باقر الصدر اليه نتيجة لمواقفه الايجابية من السيد الحكيم وحركته السياسية في أيامه الاخيرة (٧٩) .

يبدو ان الحوزة العلمية التي تمثلت بالمرجع الأعلى قد خاضت صراعاً عنيفاً في السنوات الأولى من تسنم البعثيين للسلطة وقد كانت المواقف التي اتخذتها تعبر عن الشجاعة التي امتلكها المرجع والعلماء الاجلاء إزاء الاندفاع البعثي الذي حاول تصفية حسابه القديم من خصمه العنيد المتمثل بالحوزة العلمية ، وكانت الإجراءات التي اتبعها تحظى بمباركة خارجية لأنها كانت تعمل على تحجيم العمق الذي تحمله الحوزة العلمية في المجتمع العراقي.

الخاتمة:

ان المواقف التي اتخذتها الحوزة العلمية في العهد الملكي كانت امتداد للدور الذي لعبته في الحقب الماضية فعمل الحوزة وعلمائها حمل الاستمرارية والتفاعل مع مختلف القضايا التي تمثل المجتمع العراقي .

• كان موقف الحوزة العلمية إزاء التغير الذي حصل بعد ١٤ تموز١٩٥٨ يمثل نقطة تحول إزاء النظام الجمهوري فالدعم الذي تلقاه عبد الكريم قاسم سرعان ما تحول الى الانتقاد وعدم الرضا بعد اتخاذه جملة من القرارات كان بإمكانها ان تهز البنية الاجتماعية في البلاد.

• حسمت الحوزة العلمية الصراع الطويل مع الحزب الشيوعي في ضوء اصدار الفتوى الأخطر في تلك الحقبة والتي حرم المرجع الأعلى فيها الانتماء الى ذلك الحزب وبالنتيجة فقد عبد الكريم قاسم الركيزة الأساسية لحكمه.

• اتخذت الحوزة العلمية مبدأ الرفض وعدم التوافق مع النظام الانقلابي البعثي عام ١٩٦٣بفعل السياسات الاجرامية التي قادتها مليشيا الحرس القومي التي عاثت في الأرض فساداً واراقت الدماء واستحلت الحرمات .

• كان الموقف الذي اتخذته إزاء عبد السلام عارف وسياسته الطائفية ونهجه الاقصائي من باب الحفاظ على بيضة الإسلام اذ انها لو تشددت لحدثت أمور لا يحمد عقباها. الا انه استفزها بنهجه الاشتراكي وعنصريته القومية الامر الذي دعاها الى اصدار فتاوى حرمة سفك دماء الاخوة في البلد الواحد.

• نجحت التنظيمات الإسلامية التي دعمتها الحوزة العلمية في بناء قواعدها خلال حكم الرئيس عبد الرحمن عارف من خلال فسح الأخير المجال لمختلف الفعاليات السياسية ان تأخذ دورها في المشهد السياسي الا انها لم تستغل الفرصة في السيطرة على الحكم .

• كان النهج البعثي بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ واضحاً فرؤاه قائمة على الاقصاء والتصفية للخصوم السياسيين فبعد ان احدث المجازر في حكمه الأول عام ١٩٦٣ بدأ يعد العدة للدخول في نزاع مع الحوزة العلمية واتخذ العديد من الإجراءات المجحفة الا ان الحوزة صمدت بوجهه حتى اللحظات الأخيرة من حياة المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم .

هوامش البحث

(١) الحوزة العلمية : مركز التعليم الديني الذي يتبع في طريقة تعليمه النهج الذي تربى عليه الفقهاء السابقون منذ العصور الاسلامية وحتى العصر الحاضر . للمزيد ينظر : عبد الهادي الحكيم ، حوزة النجف الاشرف النظام ومشاريع الاصلاح ، (بغداد : مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية، ٢٠٠٧)، ص٢٠.

(٢) علاء عزيز كريم ، موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٢٤، رسالة ماجستير،(جامعة بابل: كلية التربية، ٢٠٠٧)، ص٤٦-٧٩.

(٣) اخلاص لفته حريز، موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق١٩١٤-١٩٢٤، رسالة ماجستير،(الجامعة المستنصرية : كلية التربية، ٢٠٠٦)، ص١٦٣-١٦٤.

(٤) عبدالحليم الرهيمي ، الحركة الإسلامية في العراق الجذور الفكرية والواقع التاريخي ١٩٠٠-١٩٢٤، (بيروت : النبوغ للطباعة والنشر، ١٩٨٨) ، ص٢٧٠.

(٥) محمد حسين علي الصغير ، قادة الفكر الديني والسياسي في النجف الاشرف ،(بيروت: مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر ، ٢٠٠٩)، ص١٣٢؛ عبد الستار شنين الجنابي ، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١- ١٩٤١، (بغداد :مكتبة الذاكرة ، ٢٠١٠) ،ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٦) اديث و ائي، ايف، بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥،(بيروت : الدار العربية،١٩٨٩)،ج١، ص٣٢٤-٣٣٠

(٧) محسن الحكيم (١٨٨٩-١٩٧٠) ولد في مدينة النجف الاشرف ، وقد تتلمذ على يد علماء عصره مثل محمد كاظم اليزدي وشيخ الشريعة الاصفهاني وغيرهم ، وقد سافر الى لبنان لغرض الدراسة في عام ١٩٣٢ وعاد الى التدريس في النجف. وقد تسنم السيد الحكيم المرجعية بعد وفاة السيد ابو الحسن الاصفهاني فكان بذلك المرجع الثاني للشيعة في العالم ، واخذ بوضع نظام اداري للحوزة ، وقد امتدت زعامته الدينية الى خارج العراق ، وقد عرف بمواقفه السياسية ، حيث شارك في التصدي لقوات الاحتلال البريطاني عام ١٩١٤ في جنوب العراق وقد توفي في ١ حزيران ١٩٧٠ في احدى مستشفيات بغداد. ودفن جثمانه قرب مرقد الامام علي (ع) في النجف بعد تشييع مهيب سارت به الملايين . ينظر : وسن سعيد عبود الكرعاوي ، السيد محسن الطباطبائي الحكيم ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩٤٦-١٩٧٠،(بغداد، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية ، ٢٠٠٩).

(٨) احد السلطات الحاكمة تم تشكيله وفق البيان المرقم (٢) الصادر من القائد العام للقوات المسلحة في ٢٦ تموز١٩٥٨من الفريق الركن نجيب الربيعي رئيسا ونائبيه السيد محمد مهدي كبة والسيد خالد النقشبندي. نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي، تاريخ الوزارات العراقية،(بغداد، مطبعة الحكمة،٢٠٠٥)،ج١، ص٥٢.

(٩) وسن الكرعاوي ، المصدر السابق ، ص١٥٨-١٦١.

(١٠) للاطلاع على نص البرقية ينظر : عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي ، المصدر السابق، ص٥٣.

(١١) حسن علي عبدالله حسن السماك ، موقف الحوزة العلمية النجفية من نشاة الدولة العراقية وتطورها السياسي ١٩٢١-١٩٥٨،(جامعة القادسية :المؤتمر العلمي الخامس لكلية التربية العلوم الإنسانية ، ٢٠١٢)، ص٩٧٢.

(١٢) محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي،(بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٦)،ص٤٧-٤٨ ؛ عبد الحسين عطية ، الإصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية ،(بغداد : مطبعة المعارف ، ١٩٦٥)، ص٧٠-٧٣.

(١٣) عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي ، التيارات السياسية في النجف الاشرف ١٩٥٤-١٩٦٣، أطروحة دكتوراه

غير منشورة ،(جامعة الكوفة: كلية الآداب، ٢٠٠٨)، ص١٨٩.

(١٤) عبد الستار شنين الجنابي و ليث عبد علي ، موقف النجف الاشرف من إعلان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقانونى الاصلاح الزراعى و الأحوال الشخصية ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد: ١٥ :٢٠١٤، ص ١٧٥.

(١٥) حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠(قم: دار الثقافة للطباعة والنشر، د.ت)، ص٢١١-٢١٢.

(١٦) اماتيزيا بارام واخرون ، صراع الهويات ، ترجمة مصطفى نعمان احمد (بغداد : دار ميزو بوتاميا، ٢٠١٦) ، ص ١٥٣-١٥٧؛ عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي ، المصدر السابق ، ص٢١٠.

(١٧) محمد بحر العلوم ، أضواء على قانون الأحوال الشخصية ، النجف ، مجلة ، العدد السابع ، نيسان ١٩٦٥، ص١٥ ؛ فرهاد إبراهيم ، الطائفية والسياسة في العالم العربي نموذج الشيعة في العراق رؤية في موضوع الدين والسياسة في المجتمع العربي ، (القاهرة، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦)، ص٢٥٠ .

(١٨) عبد الستار شنين الجنابي و ليث عبد علي ، المصدر السابق ، ص١٨٣-١٨٥.

(١٩) أسحاق نقاش، شيعة العراق، ترجمة عبد الاله النعيمي،(سوريا ، دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٦)، ص ٢٣٩ ؛ وسن الكرعاوي ، المصدر السابق، ص ١٦٤-١٦٥.

(٢٠) للإطلاع على نصوص الفتاوى أنظر: أحمد الحسيني، الإمام الحكيم محسن الطبطبائي ، (النجف ، دار الثقافة ، ١٩٦٤)، ، ص ٨٩-٩٢.

(٢١) نص الفتوى التي وقع عليها كل من الشيخ ملا صالح عبد الكريم، والشيخ جميل المفتي، والشيخ عمر عبد العزيز، والشيخ عثمان عبد العزيز، (لما كانت الشيوعية

مبنية على عدم الإعتراف بالخالق والأديان والروح الأخر وهي لا تؤمن بسوى مادة، لذلك فلا شك في كفر من ينتمي إلى مثل هذا الحزب بعد العلم بمبادئه الخبيثة، ومن يبتغي غير الإسلام دينا فلن يقبل منه). محمد هادي الأسدي، فتوى الإمام الحكيم حول الشيوعية، موسوعة الموسم، العدد ٨٩، ٢٠١١، ص ١٢٩.

(٢٢) محمد هادي الاسدي ، الامام الحكيم عرض تاريخي لدوره السياسي والثقافي ، (بغداد : دار العدالة للطباعة والنشر ، ٢٠٠٧)، ج ١، ص١٨٥.

(٢٣)عبد الفتاح البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣،(دهوك : مطبعة خاني ،٢٠٠٧) ، ص٣٨١-٣٨٧.

(٢٤) حسن العلوي ، العراق دولة المنظمة السرية ،(لندن : ، ١٩٩٠) ، ص ٢٦.

(٢٥)محمد هادي الاسدي ، المصدر السابق ، ص١٩.

(٢٦) محمد سعيد النجدي، المنحرفون حصيلة الانقلابات الثورية في بعض الأقطار العربية، (بيروت : دار أمية،١٩٦٦) ،ص٤٠.

(٢٧) حيدر نزار عطية ، المرجعية الدينية في النجف ومواقفها السياسية من عام ١٩٥٨-١٩٦٨ ، ط١ ،(بيروت : دار احياء التراث العربي ، ٢٠١٠)، ص ١٤٦-١٤٧.

(٢٨) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية ، ص٢٢٥

(٢٩) علي كريم سعيد ، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم الى حوار الدم مراجعة في ذاكرة طالب شبيب،(بيروت : دار الكنوز الأدبية ،١٩٩٩)، ص٣١٢؛ احمد الحسيني ، المصدر السابق ، ص ٩٤.

(٣٠) هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، (لندن : دار رياض الريس، ١٩٩٣)، ص ٢٧٤.

(٣١) احمد عبد الهادي السعدون ، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق ، رسالة
ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٧)، ص ١٣٩.

(٣٢) محمد هادي الاسدي ، الامام الحكيم عرض تاريخي لدوره السياسي ،(بغداد: مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية ، ٢٠٠٧) ج٢، ص ٢٨-٣١.

(٣٣) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ١٩٥٨، (القاهرة: منشورات الجمل ،٢٠٠٣،) ، ص١٣٣-١٣٥.

(٣٤) ان فكرة التمييز الطائفي سبق وان تم تناولها في المؤتمر الذي عقدته الحوزة العلمية عام ١٩٣٥ ، والذي اكدت في ميثاقه على احترام الحقوق لمختلف الطوائف لاسيما وان نشأة الدولة العراقية سنة ١٩٢١كان قائماً على عدم التوزان في منح الحقوق للشيعة الذين كانت نسبة مشاركتهم في حكم البلاد قليلة مقارنة مع الاخرين عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية (صيدا ، مطبعة العرفان ، ١٩٥٣) ، ج٤، ص٩٤؛ مجيد خدوري، العراق الجمهوري ، (قم : مطبعة أمير ، ١٩٩٧)، ص٢٩٨-٢٩٩ ؛ هاني الفكيكي، المصدر السابق، ص٢٧٤ .

(٣٥) ليث عبد الحسن الزبيدي ،ثورة ١٤تموز ١٩٥٨في العراق ،(بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٧٩)، ص ٣٤٤.

(٣٦) سعيد السامرائي، الطائفية في العراق، (لندن: مؤسسة الفجر، ١٩٩٣)، ص ٤٦.

(٣٧) كامل خلف الكناني ، العلامة العسكري بين الاصالة والتجديد ،(طهران : المجمع العالمي لاهل البيت ، ٢٠٠٣) ، ص١٨٣-١٨٤.

(٣٨) حسن العلوي ، المصدر السابق، ص٢٢٥.

(٣٩) هاني الفكيكي، المصدر السابق، ص٢٧٥.

(٤٠) طاهر يحيى محمد(١٩١٤-١٩٨٦) ولد في مدينة تكريت، فلقب بالتكريتي أكمل دراسته الابتدائية ثم أكمل المتوسطة في بغداد ، عين معلما دخل الكلية العسكرية ، بعد ذلك اسهم في١٤تموز١٩٥٨لكن اقصي لميوله القومية ، كان له دور بارز في انقلاب٨شباط١٩٦٣تسلم منصب رئاسة الوزراء في عهد عبدالرحمن عارف، اعتقل بعد انقلاب١٧تموز١٩٦٨ اطلق سراحه بعد ذلك ، واعتزل العمل السياسي حتى وفاته. للمزيد ينظر :جمال صبحي طالب، طاهر يحيى ودوره في تاريخ العراق ١٩١٤-١٩٦٨، رسالة ماجستير،(جامعة تكريت: كلية التربية للبنات ،٢٠١٥) ؛ سيف الدين الدوري، الفريق

طاهر يحيى ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠٠٨) ،ص٥.

(٤١) حديث الامام الحكيم مع رئيس الوزراء ،(النجف : مطبعة النعمان ، ١٩-٣-١٩٦٣) ، ص٨-١٠.

(٤٢) للاطلاع على نص البرقية ينظر : كامل خلف الكناني ، المصدر السابق، ص١٨٤-١٩٠.

(٤٣) حيدر نزار عطية المصدر السابق ، ص١٥٦-١٥٧.

(٤٤) محسن الرفيعي ، انا والزعيم مذكرات العقيد محسن الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم ، (بغداد: الموسوعة الثقافية ، ٢٠١٠) ، ص١١٧-١١٨.

(٤٥) عبد الكريم الازري ، مشكلة الحكم في العراق ، (لندن: ، ١٩٩١) ، ص ٢٧٦-٢٧٧؛ حيدر نزار عطية ، المصدر السابق، ص١٦٣.

(٤٦) حامد البياتي ، شيعة العراق بين الطائفية والشبهات في الوثائق السرية البريطانية ١٩٦٣-١٩٦٦، (لندن، ١٩٩٦) ، ص١٤٨.

(٤٧) محمد محمد الحيدري، تاريخ العراق السياسي المعاصر١٩٥٨-١٩٦٨:دراسة وتحليل، (بيروت: المركز العراقي للمعلومات والدراسات، ٢٠١٦)، ج٢، ص ١٣٧ .

(٤٨) حسن خلف هاشم العلاق ، موقع جماعة العلماء في بغداد والكاظمية من النظام السياسي العراقي ١٩٦٣-١٩٦٨، مجلة قرطاس المعرفة ، المجلد ٦ العدد ٥ ، ٢٠٢١،ص٧٧-٧٨.

(٤٩) حيدر نزار عطية ، المصدر السابق، ص١٦٥.

(٥٠) عبد الرحمن عارف(١٩١٦-٢٠٠٧)ولد في بغداد، ينحدر من عشيرة جميلة، دخل الكلية العسكرية عام١٩٣٦، منح رتبة ملازم ثانٍ في١٧تموز١٩٣٧ ترفع إلى رتبة ملازم اول، تدرج في المناصب العسكرية، شارك في ١٤تموز١٩٥٨،رقي إلى رتبة لواء، استلم منصب رئيس الجمهورية في١٧نيسان١٩٦٦، أقصي من منصبه أثر أنقلاب١٧تموز١٩٦٨،توفي في الاردن عام٢٠٠٧.زينب محمود عبد الحسن الزهيري،

عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق للفترة(١٩١٦-٢٠٠٧)،اطروحة دكتوراه، (عمان : جامعة اليرموك ،كلية الاداب ،٢٠١٠).

(٥١) علي المؤمن ، سنوات الجمر مسيرة الحركة الاسلامية في العراق ١٩٥٧-١٩٨٦ ، (لبنان : مركز دراسات المشرق العربي ، ١٩٩٣) ، ص ٨٨.

(٥٢) صلاح مهدي علي الفضلي ، الدور الوطني للمرجعية الدينية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر١٩٠٠-٢٠٠٢، (بغداد : مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠١١) ، ص ٣٤٦.

(٥٣) حيدر نزار عطية ، المصدر السابق، ص ١٩٩.

(٥٤) عبد الرحمن البزاز:(١٩١٣-١٩٧١) ولد في عانه ، درس في كلية الحقوق ،تخرج منها عام ١٩٣٥حصل على شهادة LLB من جامعة لندن عام١٩٣٩،اعتقل بعد حركة آيار ١٩٤١،عمل في وزارة العمل، نقلت خدماته إلى وزارة المعارف في عام١٩٥٥، أصبح عميد كلية الحقوق، تم اقصاؤه من منصبه في١٧كانون الأول١٩٥٦ أُعيدَ إلى منصبه عميداً لكلية الحقوق، أصبح نائباً لرئيس الوزراء في٦ أيلول١٩٦٥. للمزيد ينظر: محمد كريم المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى١٧تموز١٩٦٨، (بغداد: مكتبة اليقظة العربية ،٢٠٠٢)، ص١٩- ٢٤٣

(٥٥) محمد هادي الاسدي ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص ٧٣-٧٤.

(٥٦) علي المؤمن ، المصدر السابق ، ص ٨٩.

(٥٧) عادل رؤف ، العمل الاسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن ١٩٥٠-٢٠٠٠، (دمشق : المركز العراقي للأعلام والدراسات ، ٢٠٠٠) ، ص ٥٣.

(٥٨) علي المؤمن ، المصدر السابق ، ص ٩٩-١٠٠.

(٥٩) لم يقتصر الامر على ذلك الانقلاب فقد حدث انقلاب داخل العناصر الانقلابية في ٣٠ تموز ابعد من خلالها ضباط القصر الذين شاركوا البعثيين بانقلابهم الأول . علي المؤمن ، المصدر السابق ، ص ١٠٤-١٠٦ ؛ حنا بطاطو ، العراق الشيوعيون

والبعثيون والضباط الاحرار، ترجمة عفيف الرزاز ،(القاهرة : دار الحياة ، ٢٠١١) الكتاب الثالث ، ص ٣٣٩ .

(٦٠)علي المؤمن ، المصدر السابق ، ص ١١٠-١١١. حسن شبر ، حزب الدعوة الاسلامية ، بحث وثائقي في مسيرة الدعوة ، المصدر السابق ، ص ١٣.

(٦١) علي صالح الحسناوي التطورات السياسية في العراق ١٩٧٣-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة كربلاء ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٧، ص٢٩.

(٦٢) محمد الشيخ هادي الاسدي ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص ١٣٥-١٣٦.

(٦٣) وسن سعيد الكرعاوي ، المصدر السابق ، ص ٢٩١.

(٦٤) محمد باقر الحكيم ، موسوعة الحوزة العلمية الامام الحكيم ، (بغداد : مؤسسة تراث الحكيم، ٢٠١٠)، ص٢٠٦-٢٠٧.

(٦٥) محمد محمد الحيدري ، تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩٦٨- ١٩٧٩ - دراسة وتحليل ، (بيروت : المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، ٢٠١٤)، ج٣ ، ص ٢١٨ ؛ حردان التكريتي ، مذكرات سياسي عراقي كنا عصابة من اللصوص والقتلة خلف مليشيات صدام للإعدام ، دراسة احمد رائف ، (القاهرة : مطابع الزهراء للأعلام العربي ، د. ت، ص٢٧-٢٨.

(٦٦)حيدر نزار عطية ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥-٢٠٦.

(٦٧) علي أحمد البهادلي. الحوزة العلمية في النجف، معالمها وحركتها الإصلاحية. ١٩٢٠-١٩٨٠، (بيروت : دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٣)، ص٣٥٢-٣٥٣.

(٦٨) عمار ياسر العامري ، السيد مهدي الحكيم دراسة تاريخية في سيرته واثاره السياسية والاجتماعية ، (بيروت : دار الكواكب ، ٢٠١٠)، ص١٠٠؛ عبد الستار شنين الجنابي ، جامعة الكوفة الأهلية دراسة وثائقية ، كلية الفقه ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٠، ص ٤٢-٤٣.

(٦٩) محمد جواد الجزائري ، تاريخ مدينة النجف الاجتماعي ١٩٦٨-١٩٧٩، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الكوفة: كلية الآداب، ٢٠١٤)، ص٢٧٨-٢٨٠.

(٧٠) محمد محمد الحيدري ، المصدر السابق ، ص ٢١٨-٢١٩

(٧١) محمد باقر الحكيم ، المصدر السابق، ص٢١٦.

(٧٢) حردان التكريتي ، المصدر السابق ، ص ٤٥-٤٧.

(٧٣)حيدر نزار عطية ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧-٢٠٨؛ محمد باقر الحكيم ، المصدر السابق، ص٢١٦-٢١٧

(٧٤) صلاح الخرسان، الامام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق، (بيروت :مؤسسة البلاغ ، ٢٠٠٤)، ص ٣٧٨.

٧٥) احمد عبد الله ابو زيد العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق ، (بيروت : مؤسسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠٧) ج٢، ص ١٩٣.

(٧٦)محمد الشيخ هادي الاسدي ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص ١٦٢.

(٧٧)علي المؤمن ، المصدر السابق ، ص ١١٨.

(٧٨) علي المؤمن ، المصدر السابق، ص١٢٠.

٧٩) F,G, KadhemThe Sacred and the Secular, The '*ulama*of Najaf in Iraqi politics between ١٩٥٠ and ١٩٨٠,a thesis for the degree of Doctor of Philosophyin Arab, and Islamic Studies, Universityof ExeterInstitute of Arab & Islamic StudiesAs,٢٠١٥,p٢٢٨.